Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2003/WG.1/13
9 October 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة
بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

13 -10- 2003

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية: دراسة حالة فلسطين

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

الاجتماع العربي للمراجعة العشرية للسنة الدولية للأسرة

بيروت ٧-٩ تشرين الأول ٢٠٠٣

أثر الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة على أوضاع الأسرة العربية:

دراسة حالة فلسطين

إعداد بني جونسون وليس أبو نحل[1]ة

١. المقدمة

يعيش المجتمع الفلسطيني حاليا أقسى أشكال التهديد لوجوده منذ نكبة عام ١٩٤٨. باتت ظروف الحياة التي يعيشها الفلسطينيون منذ شهر أيلول من عام ٢٠٠٠ أشبه ما يكون بظروف الحرب حيث يسودها صعوبات ومخاطر شديدة، فقدان الأمن والأمان، وحالات الانكشاف وعدم اليقين، وأصبحت هذه هي السمات الأساسية التي تكوّن واقع الحياة اليومية للأفراد والأسر والعائلات والمجتمعات المحلية والشعب الفلسطيني أجمع. إضافة إلى ذلك، لقد بات واضحا بأن هذه الأزمة التي حلّت بالشعب الفلسطيني ليست أزمة مرحلية أو عابرة بل أزمة ذات جذور عميقة وذات طبيعة طويلة الأمد تترسخ جذورها في أعماق المنطق العنصري واللامساواة المتأصلة التي جاءت بها مرحلة تطبيق اتفاقيات أوسلو وفي الالتزام الثابت للقيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية تجاه تحقيق "إسرائيل العظمى". ويرتبط بهذه الأزمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني حاليا أزمة شديدة أخرى تتعلق بالمشروع الوطني الفلسطيني. إحدى التعليلات للأزمة السائدة تعتمد على قراءة دقيقة للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي وتقضي بأن على الفلسطينيين أن يتوقعوا تحمّل استمرار السياسة الراهنة والتي تعمل على تحويل سريع لمناطقهم إلى كانتونات محاصرة ومن فرض الحصار الشديد عليهم والاعتداءات المستمرة على قيادتهم الوطنية ومؤسساتهم الوطنية طالما حافظوا على موقفهم بالمطالبة بأقل الحقوق من الحصول على السيادة وإنشاء دولة حيّة قابلة على البقاء والنمو. نستعرض في ما يلي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيش في ظلها الأسر والعائلات الفلسطينية والتي وضعتها في مواجهة أزمة معقدة ومركبة ومتعددة الأوجه تهدد بقائها والحفاظ على كيانها وهويتها.

استمرار الاحتلال وفشل عملية السلام

لم تأت بداية الأزمة التي تواجهها العائلات الفلسطينية مع بداية تفجّر الانتفاضة الثانية (أيلول ٢٠٠٠) بل جاءت نتيجة لتطبيق المنطق العنصري طوال السنوات العشر الماضية التي تبعت توقيع اتفاقية أوسلو ونتيجة لفقدان الأمل في التوصل إلى حلّ سياسي يلبي أدنى طموحات ومتطلبات الشعب الفلسطيني في العيش حياة كريمة في ظل دولة مستقلة. منذ أيلول من عام ٢٠٠٠ تضاعف عدد المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية المحتلة بنسبة ٤٩,٥٢% وازداد عدد المستعمرين والمستعمرات الإسرائيليين الذين يسكنون فيها من ١٦١ ألفا في عام

---

[1] هذه الورقة ليست محررة وتعتبر مسودة أولية لذا نرجو منكم عدم اعتمادها في دراسات أو أبحاث رسمية.

١٩٩٣ إلى ٣٧٣ ألفا للعام ٢٠٠٠ (ويذكر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢ أن عددهم وصل ٣٩٠،٠٣٩ مع نهاية عام ٢٠٠٠ كما يسكنون في ٤٩ ٩٤٠ وحدة سكنية وخلال عام ٢٠٠٠ صادرت إسرائيل ٥٠٠٠ دونما من الأراضي الفلسطينية.) يمثل هذا الازدياد في عدد المستعمرات وعدد السكان المستعمرين أسرع نمو استعماري أقيم على الأراضي الفلسطينية منذ أن احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ مما يعني أن هناك حاليا ما يزيد عن ٣٩٠ ألف مستعمر ومستعمرة إسرائيليون يعيشون بين ٣,٥ مليون فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية المحتلة.

سياسات الفصل والقيود على الحركة

إضافة إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية بهدف بناء بيوت للمستعمرين الإسرائيليين وزيادة عددهم قامت الحكومة الإسرائيلية بخلق ما أسماه أحد الكتاب "بشبكة من الطرق الالتفافية والمناطق العسكرية" والتي يتم عبرها "ربط المستعمرات بعضها ببعض وضمها إلى إسرائيل . وفي الفترة الزمنية التي سبقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (أيلول ٢٠٠٠) عملت شبكة الطرق والمناطق العسكرية هذه على عزل ٧٠٠ مدينة وقرية فلسطينية عن بعضها بعضا وقطعت أوصالها وقطعت الطرق على أية محاولة تنموية ريفية أو حضرية للمناطق الفلسطينية المجاورة لها. أما بعد تفجّر "الانتفاضة الثانية" أصبحت الطرق والمستعمرات والـــبؤر والمواقع العسكرية تمثل الحدود العسكرية الجديدة لدولة إسرائيل والتي لم تؤد فقط إلى جعل إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة وفصلهما عن القدس العربية المحتلة أمرا واقعا ورسميا بل وأخذت تدريجيا تعزل كل منطقة فلسطينية عن جاراتها من المناطق الفلسطينية الأخرى.

ومن خلال عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لم تكتفي إسرائيل بمصادرة ملكيتها بل اقتلعت أشجار الزيتون منها وألقت بالنفايات المضرّة في الأراضي الزراعية والمناطق التي يقيم فيها الفلسطينيون مشاريعهم الزراعية وعن طريق اتخاذ جميع هذه الإجراءات دمرّت إسرائيل دعائم الاقتصاد الفلسطيني. ومن خلال محاصرة الأراضي الفلسطينية بالمستعمرات والطرق الالتفافية الإسرائيلية المؤدية إليها وتثبيت الحواجز العسكرية على مداخل كل مدينة فلسطينية مدججة بالجنود المسلحين، تمكنت إسرائيل بكفاءة عالية أن تقطع أوصال الفلسطينيين وتعزلهم عن بعضهم بعضا. وبالتالي استطاعت تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وجعل العائلات الفلسطينية أكثر اعتمادا على مصادرها الاقتصادية والاجتماعية الشحيحة والمتناقصة. لقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الفلسطينيين من حرية الحركة سواء كان ذلك لأغراض التجارة أو التعليم أو الصحة أو النشاطات المدنية أو التواصل من خلال العلاقات العائلية والاجتماعية وسواء كان تحركهم داخل أو خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. لم تكن أي من شبكات المياه أو الكهرباء أو الصرف الصحي أو النظافة والصحة العامة تحت سيطرة الفلسطينيين. لم يتمكن المرضى الفلسطينيون من الوصول إلى المستشفيات أو عيادات وخدمات الرعاية الصحية الأولية. ولا يستطيع الطلبة الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم كما ولا يستطيع العمال أو الموظفون الوصول إلى أماكن عملهم عندما يقرر جيش الاحتلال الإسرائيلي منعهم من ممارسة نشاطهم اليومي ومن حصولهم على حاجاتهم الأساسية. وفوق كل أشكال الإغلاق هذه مأسس الإسرائيليون فرض "منع التجوال" لساعات أو أيام أو أسابيع أو شهورا وفي أوقات معينة لم يسمح للفلسطينيين بالتجوال إلا لساعات قليلة ومتقطعة من أجل الحصول على الأكل. هذا الشكل من الإغلاق ومنع التجوال الذي عمل على تقييد حركة الفلسطينيين وفرض

عليهم ملازمة بيوتهم ما هو إلا ممارسة لفرض العقاب الجماعي المحرّم دوليا. وفي أسوأ الأحوال لم تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلي لسيارات الإسعاف بالتنقل ونقل المرضى إلى المستشفيات أو لنقل وتوزيع الخبز والدواء للمحاصرين في بيوتهم ولم تكتفي قوات الاحتلال بذلك بل كانت تطلق الرصاص على سيارات الإسعاف أو توقف طواقمها وتجبرهم على نزع ملابسهم ورفع أيديهم فوق رؤوسهم لساعات طويلة حتى في أيام البرد القارص.

أحدث سياسات الاحتلال العنصري : بناء الجدار (حائط فلسطين)

من أحدث التحركات الإسرائيلية مؤخرا هو تشييد حواجز اسمنتية وسواتر ترابية و ابراج قنص وفتح طرق باتجاهين للدوريات العسكرية المراقبة وإحاطة بعض المناطق بأسلاك شائكة وفرض حواجز طيارة (مفاجئة وغير ثابتة) لضبط الحركة "والأمن" على الطرق. وبالتالي وضعت إسرائيل بصماتها على الأرض التي صادرتها والحواجز التي شيدتها. وفي سير هذه العملية صادرت المزيد من الأراضي الزراعية ودمرت مزيدا من البيوت وشددت قبضتها الحديدية على المدن والقرى الفلسطينية المحاصرة والمكبلة. كل هذا يتم تبريره في نفس الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل ببناء ما يسميه الفلسطينيون بـــ"الجدار" أو بـــ "الجدار الفاصل العنصري" أو "جدار أو حائط فلسطين" على غرار حائط برلين. وفي حقيقة الأمر فإن هذا البناء الذي بدأ تشييده في حزيران من عام ٢٠٠٢ من خلال التعاقد مع ما يزيد عن ٢٥ شركة بناء إسرائيلية مختلفة، هذا البناء يضيق الخناق على حياة الآلاف من الفلسطينيين والفلسطينيات الذين يقطنون في شمال الضفة الغربية. في بعض المناطق يتكون هذا الجدار من ما يزيد عن ٨ أمتار مرتفعة من الاسمنت المسلح (أي ما يعادل ٢٦ قدما، ضعف ارتفاع حائط برلين)[2] إضافة إلى مناطق شاسعة معتبرة مناطق عازلة وفي أماكن أخرى يتكون الحائط من حاجز يتراوح عرضه من ٦٠ إلى ١٠٠ مترا مكوّن من سياج كهربائي وطريق ذات اتجاهين للدوريات العسكرية، وخنادق وأسلاك شائكة. وسيتضمن كل من الشكلين للحائط أبراج للمراقبة (يطلق عليها الفلسطينيون أبراج القنص) تعمل بشكل منتظم في فترات محددة من اليوم. لا يقع الحائط بمحاذاة الخط الأخضر الذي يصل طوله إلى٤٥. ٢١٧ كم والذي يشكل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بين فلسطين وإسرائيل كما هو معترف بها دوليا. غير أن المرحلة الأولى من بناء الحائط المخطط له أن يصل ما يقارب ٦٥٠ كيلومترا يلتف البناء ويتعرج ويستدير عبر الأراضي الفلسطينية مقتحما في بعض الأماكن ٦-٧ كيلومترات منها وحافرا الأساسات لمزيد من المستعمرات الإسرائيلية وضامّا بكفاءة عالية ٣٠ بئرا موجودة داخل مدينتي قلقيلية وطولكرم في شمال الضفة الغربية وحولهما مما يعني أن الفلسطينيين سيفقدون ١٨% من حصتهم من "حوض المياه الجوفية الغربي"[3]) (إضافة إلى ما تحصل عليه إسرائيل من مصادر المياه من منطقة قلقيلية وهو ٢٠% من مجمل حجم المياه التي تستهلكها)[4]. حاليا ينحصر سكان مدينة قلقيلية الذين يبلغ عددهم ٤١ ألف نسمة داخل أسوار الجدار ويقوم جنود الاحتلال الإسرائيلي بحراسة مشددة على المدخل الوحيد للمدينة والذي يغلق يوميا في

---

[2] From a report published by the Palestinian monitor. (www.palestinianmonitor.org/Specia%20Section/closure/Israel's%20Aprtheid%20Wall%20Fact%Sheet.htm)

[3] The Apartheid Wall Campaign, *The Apartheid wall Campaign Report #1, Nov. 2002,* Palestinian Environmental NGO's Network (PENGON), Jerusalem (www.stopthewall.org)

[4] Talk by Jamal Jum'a, of the Apartheid Wall campaign /Palestinian Environmental NGO's Network, sponsored by the Palestine Arab Studies, Birzeit University, Aug. 2002.

وجه السكان الفلسطينيين من المدينة من الساعة السادسة مساء وحتى الصباح. أما المحظوظين من السكان حيث حصلوا على تصاريح مرور من سلطات الاحتلال ليتحركوا من وإلى بيوتهم قد لا يتمكنون أحيانا كثيرة من الوصول إلى مدخل المدينة قبل الساعة السادسة مساء فيضطرون لقضاء ليلتهم نائمين على الشارع الترابي خارج مدينتهم. يحيط بالمدينتين (طولكرم وقلقيلية) قرى بأكملها (مثل طيّوس ونبي إلياس وكفر جمّال) محاطة ومحاصرة داخل الجدار مفصولة سكانها تماما عن أراضيهم الزراعية التي توفر لهم مصدر الرزق الأساسي. وفي حالات أخرى يجد الفلسطينيون أنهم لا يستطيعون حتى الوصول إلى بيوتهم حيث لم تعد في متناولهم لأنها وقعت ضمن الأرض التي قررت إسرائيل جعلها منطقة محرّمة (no-man's land) والتي تبلغ مساحتها ٦٠-١٠٠ مترا وتكون جزءا من منطقة الجدار . أما عدد آخر من الفلسطينيين فقد دمّرت بيوتهم بالكامل لغرض بناء هذا الجدار.

٢. الثمن الاجتماعي والنفسي الواقع على جميع العائلات

فقدان أفراد العائلة. هذا الوصف للجدار وللأفعال والإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلية الرامية بغرض بنائه لا يمكن لها أن تفي باستعراض أدنى حدود الظلم والثمن الباهظ الواقع على العائلات الفلسطينية. هناك الثمن الذي تدفعه العائلات إثر فقدانها للأرواح: منذ بداية الانتفاضة الثانية (أيلول ٢٠٠٠) وحتى أيلول من عام ٢٠٠٣ استشهد برصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي ورصاص المستعمرين الإسرائيليين ما مجموعه ٢٤٧٩ فلسطينيا من بينهم ٤٠٠[٥] طفل تحت سن ١٨ عاما وأكثر من ٣٥ إمرأة.[٦] و في الفترة ذاتها، ومن جراء أفعال جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين مثل إطلاق العيارات النارية والرصاص المطاطي والقصف والضرب المبرح، أصيب ما مجموعه٦٢٧، ٢٣ فلسطينيا بجراح بالغة من بينهم ٧٠٠٠ طفلا وأصيب ٢٠٠٠ فلسطينيا بإعاقات دائمة من بينهم ٥٠٠ طفلا.[٧] إضافة إلى ذلك يدفع الفلسطينيون ضريبة السجن والاعتقال حيث يقبع في المعتقلات الإسرائيلية حاليا ما لا يقل عن ٦٠٠٠ فلسطينيا من بينهم ٣٥٠ طفلا وهناك العديد من بين الـ ٦٠٠٠ معتقلا من هم معتبرون "معتقلين إداريين"- أي تم اعتقالهم دون توجيه الاتهامات لهم أو محاكمتهم ويقبعون في السجون لفترات ويبقون رهن تجديد اعتقالهم كل ٦ أو ١٢ شهرا دون إدلاء الأسباب.[٨]

فقدان المسكن : مأوى العائلة وملجأها. أما تطبيق إسرائيل لسياسة الاغتيال التي تتبع "أحكام مسبقة" ومحددة "الأهداف" تنفذها في أحياء سكنية مكتظة بالسكان المدنيين من خلال الاغتيال غير المشروع للمقاتلين الفلسطينيين والتي أيضا تصيب أهدافها أعداد من المدنيين من الجيران والمارة. في واقع الأمر أصبح البيت الفلسطيني الذي يعتبر الملجأ الأخير للفلسطينيين أكثر خطرا من الأماكن الأخرى وهذا له بالغ الأثر على ديناميكيات العائلة التي تسكن هذا البيت. ونتيجة للقصف الجوي للأحياء السكنية دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ما يزيد عن ٥٨٠ بيتا تدميرا كاملا و٦٥٣٤ بيتا

---

[5] Figures on children's death from Defense for children International (DCI) quoted in "Childhood under Siege: The Effects of Israeli Occupation on Palestinian Children", a report by Lesely Whiting, cited in *Al-Ahram Weekly17-23,* July 2003, p.7

[6] تقرير التنمية البشرية فلسطين ٢٠٠٢، إصدار برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت ص ٢

[7] Whiting, op.cit.

[8]

تدميرا جزئيا أصبح بعضها غير صالح لإيواء أفراد العائلة[9]. واعتدى جنود الاحتلال الإسرائيلي أيضا على العديد من البيوت حيث تمركزوا فيها أثناء إعادة احتلالهم للمدن الفلسطينية بعد أن أخرجوا منها العائلات التي تسكنها بالقوة أو حشروا أفراد العائلة جميعا داخل إحدى غرف البيت ومنعوهم من التحرك أو مغادرتها واستخدموا البيوت مقرات عسكرية وأبراجا للمراقبة والقنص. ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل قام الجنود باقتحام خصوصية وحرمة البيوت مستخدمين دورات المياه والمطابخ وغرف النوم فيها وحتى الملابس والمناشف وملايات الأسرة استخدموها وقاموا بتدمير وتخريب كل ممتلكات بعض البيوت قبل مغادرتها.

الحرمان من التمتع بصحة جيدة. أثرت الأوضاع التي تعيش في ظلها العائلات الفلسطينية والتي يغلب عليها عدم الاستقرار والتوتر والقيود الشديدة المفروضة على حركة الفلسطينيين الداخلية والخارجية على الوضع الصحي لأفراد العائلة خصوصا النساء الحوامل، والأطفال والمسنين والمسنات وأصحاب الأمراض المزمنة أو تلك التي تتطلب علاجا مكثفا أو طارئا. أصبح الوصول إلى المستشفيات ومراكز الرعاية والخدمات الصحية محدودا للغاية. ومن أبرز نتائج القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وفيات الأطفال مباشرة بعد الولادة التي كثيرا ما تمت على مشارف الحواجز الإسرائيلية وذلك لمنع جنود الاحتلال النساء الحوامل من الوصول على المستشفيات أو لتأخيرهن على الحواجز. وتروي حالة واحدة من منطقة مدينة رام الله قصة العديد من المرضى الفلسطينيين الذين حرموا من الوصول إلى الرعاية الصحية أثناء إعادة احتلال المدينة ومنهم من فقدوا أرواحهم نتيجة ذلك: عدلي نفعة حمل والدته المصابة بمرض السكري على ظهره من قرية دير ابزيع إلى المستشفى في رام الله (مسافة لا تتعدى البضع كيلومترات بالسيارة إلا أنها قطعها على الأقدام يستغرق عدة ساعات) بعد أن ساءت حال الغرغرينا في رجلها. عند الاستشهاد بهذه الحالة يقول أحد الصحفيين الإسرائيليين "إن مستوى الاتصال والتواصل بين المدن والقرى في الضفة الغربية يعود إلى ما قبل ١٥٠ عاما". [10]

في صيف عام ٢٠٠٢ نشرت جامعة القدس بالتعاون مع (جامعة /مركز) جون هوبكنز. (John Hopkins) نتائج مسح صحي أجرتاه على الضفة الغربية وقطاع غزة. أظهرت نتائجه نسبة شديدة الخطورة لانتشار الأنيميا / فقر الدم بين الأطفال غير أن التبعات الصحية لحالات فقر الدم لا تظهر مباشرة بل بعد عدة سنوات. ومن ضمن هذه التبعات سؤ التغذية والنقص في الوزن الطبيعي والتأثير على الصحة العامة[11] والإصابة مستقبلا ببعض الأمراض نتيجة لعدم تمكن الأطباء من التحرك داخل القرى لإعطاء الأطفال التطعيم الوقائي والتأثيرات النفسية مثل التوتر والاضطرابات الناتجة عن الضغط الشديد وحالات التراما. غير أنه لا تتوفر إحصائيات أو أرقام حول جميع هذه الأمثلة والكثير من غيرها لأن أعراضها أو تأثيراتها لا تظهر إلا بالتراكم عبر السنوات اللاحقة وحتى لأجيال قادمة.

---

[9] تقرير التنمية البشرية فلسطين، ٢٠٠٢، ص ٢

[10] Hass, Amira. *Reporting from Ramallah.* Cambridge: MIT Press, p.185

[11] Health Survey conducted by John Hopkins and Al-Quds University, published by the Palestinian Hydrology Group, March 2003

الحرمان من الراحة النفسية: قلق وخوف وانعدام اليقين. إن ما هو متوفر من أرقام أو إحصائيات أو حقائق قد لا تكون منصفة بدلالتها على أشكال الإرهاق الشديد والمعاناة والضغوطات التي تعيشها العائلات الفلسطينية داخل إطار بيوتها وتأثر علاقاتها وديناميكياتها الداخلية نتيجة الظروف الراهنة التي تسيطر على حياتها. تعيش العائلات الفلسطينية حالة من الرعب القاتل حيث أن جميع أفرادها هم في خوف وقلق مستمر: الوالدين، الأزواج والزوجات، الأمهات والأطفال إناثا وذكورا هم دوما يعيشون في قلق وخوف مستمرين لأنهم يعرفون بأن أي فرد من أفراد عائلتهم (الأزواج والزوجات والأمهات والآباء والأبناء والبنات الشباب والأطفال يواجهون يوميا خطر وجود جنود الاحتلال الإسرائيلي المدججين بالسلاح. من المؤلم جدا أن يبقى أفراد العائلة في حزن مستمر وألم دائم على من فقدوهم أو من هم رهن الاعتقال الذي لا يتمكنون من زيارتهم وفي قلق مستمر على من يعيشون أوضاعا حياتية هي في واقع الحال أسوأ بكثير مما يمكن أن تكون عليه. لا يمكن لأي من الوالدين أن يكون مطمئنا أو متأكدا بأن ابنه أو ابنته سيصل اليوم أو غدا إلى المدرسة أو الجامعة سليما أو معافى. كما أن الابن لا يمكن أن يكون متأكدا من أنه سيتمكن من رؤية والدته المريضة أو المحتضرة. يصعب على العامل أو الموظف سواء كان رجل أو امرأة أن ينام مطمئنا بأنه سوف يتمكن في الصباح من الذهاب إلى عمله ويعود في نهاية اليوم ومعه نقودا تمكنه من تلبية الحاجات الأساسية لأفراد أسرته. ما من أحد أي كان أن يتوقع بأنه / أنها سيكون قادرا على الحصول على عمل أو حتى الحفاظ على عمله أو وظيفته أو أنه سيتمكن من الزواج وتكوين أسرة أو من إعالة أسرته أو الحصول على الرعاية الصحية أو الدواء للمرضى من أفراد عائلته أو الحصول على الرعاية المطلوبة أثناء الولادة أو التمكن من الوصول إلى المستشفى في حالة المخاض للولادة هناك، او حضور مراسم التخرج من الجامعة أو حتى الجلوس للامتحان أو الوصول إلى مكان إجراء المقابلات عند التقدم للحصول على وظيفة ما. ويتساءل الكثير "هل سيطلق سراح ابني أو أخي من السجن؟ هل سأعود في نهاية اليوم وأجد بيتي ما زال موجودا ليأويني؟ " لم تترك سلطات الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين مجالا من مجالات حياتهم حتى الخاصة منها ليسيطروا عليها كما هي الحال للأفراد الذين يعيشون حياة عادية في مجتمع عادي من بين الشعوب التي لا ترزح تحت قيد الاستعمار لا بل سيطرت على جميع مناحي حياتهم الخاصة والعامة واقتحمتها جميعها دون استثناء وأثرت فيها تأثيرا سلبا ومباشرا.

ولكن ومع ذلك كلّه لم ولا تستسلم العائلة الفلسطينية وحدة وأفرادا ولم تقف موقف المهزوم والمخذول بل طورت استراتيجيات عدة للمحافظة على وجودها وعلى هويتها كشكل من أشكال التحدي للاحتلال ورفض الهزيمة كما سنوضح لاحقا.

٣. الظروف الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لانتفاضة عام ٢٠٠٠

أصدرت عدة جهات دولية (مثل البنك الدولي ومكتب الـ UNSCO، وIUED جامعة جينيف .. وغيرها) وجهات فلسطينية عديدة (منها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، برنامج دراسات التنمية ومعهد الصحة العامة في جامعة بيرزيت، ووزارت السلطة الوطنية الفلسطينية، والهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن وغيرها) دراسات وتقارير حول الآثار التي خلفتها إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلية حول فترات مختلفة خلال الثلاث السنوات الماضية (من أيلول ٢٠٠٠ ولغاية هذا التاريخ) وتحديدا للفترة التي أعادت فيها السلطات الإسرائيلية احتلال المدن الفلسطينية الواقعة تحت

حكم السلطة الوطنية الفلسطينية (ابتداء من ٢٨ أذار ٢٠٠٢). وثّق البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى بوضوح تام التدهور الحاد للاقتصاد الفلسطيني والذي تبعه بطالة متفشية نتيجة للسياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تمثل أشكالا متعددة من العقاب الجماعي من بينها سياسة فرض الإغلاق والحصار وإعادة احتلال جيشها للمدن الفلسطينية احتلالا طويل الأمد وفرض منع التحوال على السكان في المدن والقرى والمخيمات لفترات طويلة. من أهم المظاهر التي نتجت عن هذه الظروف **الانخفاض الحاد في الدخل القومي الإجمالي**. يقدّر معظم الدارسين والمحللين للأوضاع الفلسطينية الراهنة أن نسبة الدخل القومي الإجمالي قد انخفضت بما يقارب ٥٠% منذ أيلول من العام ٢٠٠٠ بينما في إسرائيل انخفضت النسبة ما بين ١-٢% لنفس الفترة الزمنية.

يرصد تقرير التنمية البشرية، فلسطين، ٢٠٠٢ أهم التحولات والظواهر التي نتجت عن سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ تفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية (أيلول ٢٠٠٠). أحد أهم هذه الظواهر تتعلق بتراجع كبير لمعظم مؤشرات التنمية البشرية الأساسية من بينها انتشار الفقر بين الأسر الفلسطينية حيث شهدت نسب الفقر بين الأسر الفلسطينية ارتفاعا لم يسبق له مثيل حيث وصلت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٦٤,٢% (منتشرة بنسبة ٨١,٤% في قطاع غزة و٥٥,٧% في الضفة الغربية) هذا خصوصا لو عرفنا أن نسبة الفقر كانت قد بدأت تنحدر نسبيا في بداية النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي حيث انخفضت من ٢٣,٦% في العام ١٩٩٦ إلى ٢٠,٢% في العام ١٩٩٨. [١٢]

ويلخص التقرير التنمية أهم الأثار التي تخلفها الأوضاع الراهنة على حياة الفلسطينيين على النحو التالي:

- ارتفاع نسبة البطالة من ١١% للعام ٢٠٠٠ إلى ٣٨% لكانون الثاني من لعام ٢٠٠١ (خلال مدة أقصاها تسعة شهور) علما بأن كان هناك حوالي ٧١ ألف عامل عاطلين عن العمل قبل بدء الانتفاضة الثانية في أيلول من العام ٢٠٠٠
- تحول ١٠٠ ألفا من العمال إلى سوق البطالة لفقدان عملهم بسبب إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية، مصدر رزقهم الأساسي.
- ٨٢ ألف موظف وعامل فقدوا عملهم نتيجة الإغلاق والحصار المشدد على حركة الفلسطينيين خارج المدن أو القرى أو المخيمات التي يسكنون فيها وبالتالي إغلاق سوق العمل الفلسطيني في وجههم
- تراجع دخل ٧٣% من الأسر الفلسطينية وفقد على الأقل فردا واحدا من أفراد الأسرة في ٤٦% من الأسر الفلسطينية عمله خلال ٤ شهور فقط بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (عام ٢٠٠٠)
- فقد أبناء وبنات ١١% من الأسر الفلسطينية إمكانية استكمال تعليمهم المدرسي أو الجامعي وتأثر أبناء وبنات ٥٢% من الأسر الفلسطينية سلبا لالتحاقهم بالمدارس أو الجامعات.
- ٦٧% من الأسر الفلسطينية واجهت صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية[١٣]

---

[12](تقرير التنمية البشرية، فلسطين، ٢٠٠٢، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، ص ٢٥

[13]المصدر السابق ص ٢٥، المعلومات مستقاة من مسح أجراه برنامج التنمية، جامعة بيرزيت، أذار ٢٠٠١

٤. الخصائص الديمغرافية للعائلات وانعكاسات اتجاهات ظروف الانتفاضة

ساهمت تاريخيا (وما زالت تساهم حاليا) ظروف الصراع والحروب والقلاقل الطويلة التي عاشها وما زال يعيشها الشعب الفلسطيني وردود الفعل لهذه الظروف في تشكيل الخصائص الديمغرافية للعائلات الفلسطينية. وقد تكون نسبة الخصوبة المرتفعة دوما، مع أنها أخذت تنخفض قليلا، من أبرز الخصائص الديمغرافية في فلسطين وذلك بالرغم من أن نسبة التعليم بين الإناث تعتبر مرتفعة نسبيا ومعدلات الوفيات آخذة في الانخفاض ونسبة انتشار المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة واستخدامها مرتفعة. [١٤]

خصوبة مرتفعة وتفضيل لأسر كبيرة الحجم

أظهرت نتائج التعداد الأول للسكان الفلسطينيين على المستوى الوطني عام ١٩٩٧ بأن نسبة الخصوبة الكلية وصلت ٥,٦ في الضفة الغربية و٦,٩ في قطاع غزة مما يجعل قطاع غزة يحتل مكانا في مصف الدول التي تتسم بأعلى نسب للخصوبة وأعلى كثافة سكانية في العالم. وعلى خلاف العديد من الدول المجاورة لها لم تمرّ فلسطين بعد في مرحلة التحول الديمغرافي. وبالرغم من أن هناك اختلافات بين النساء والرجال، فقد أظهرت النتائج الأولية للمسح الديمغرافي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لفترة ما قبل انفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية بأن النساء تفضل أسرة ذات حجم كبير: ٦٣% من النساء تفضل عائلات يفضلن أسرة مكونة من أربع إلى ستة أطفال، و٣٢% من النساء المتزوجات من قطاع غزة و٢٧% من النساء المتزوجات من الضفة الغربية أفدن بان العدد المثالي للأطفال في الأسرة يجب أن يزيد عن ستة. [١٥] إضافة إلى ذلك، فإن الرغبة في إنجاب الذكور تساهم في رفع نسبة الخصوبة: فعلى المستوى الوطني، أظهرت النتائج أن في المتوسط هناك تفضيل لإنجاب ثلاثة ذكور وثلاثة إناث بالمعدل. وقد يكون الحال لتفضيل إنجاب الذكور نابعا من النظرة الاجتماعية للأبناء بأنهم يعتبرون بمثابة الدعم الاجتماعي للوالدين وللعائلة وأنهم يوفرون الفرص للحراك الاجتماعي للعائلة. وفي المقابل دلت نتائج المسح الذي أجراه معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت على الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية بأن الأمهات يفضلن لأن تشكون بناتهن أسرا أصغر حجما من أسرهن (وليس بالضروري أن ينطبق هذا التفضيل على أسر زوجات أبنائهن).

الرغبة في الإنجاب غير الحقيقة

ولكن التفضيل لعدد وجنس الأطفال المرغوب إنجابهم قد لا يترجم عمليا إلى حقيقة في ظل الوضع الراهن الذي يستمر فيه انتشار المخاطر الجمّة والأوضاع غير الآمنة. وبهذا فنحن هنا لا نأخذ بالموقف القائل بأن الصراع الديمغرافي الذي يشكل جزءا من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يؤثر بشكل مباشر على قرارات الإنجاب التي يتخذها الرجال والنساء مع أنه بالتأكيد عاملا حاسما ومسئولا عن التناقض الحاصل في السياسات السكانية الفلسطينية مع أنه من المنطقي جدا أن

---

[14] Gicamman, Rita, 1997. "Population and Fertility", Palestinian Women: A status Report, BirzeitUniversity: Institute of Women's Studies. Also See Pederson ,Jon 2001. "Introduction". In *Growing Up-Fast: The Palestinian Population in the West bank and Gaza Strip.Oslo:Fafo*

[15] PCBS. The Demgraphic Survey in the West bank and Gaza, Preliminary Report, 1999, PCBS: Ramallah

تؤثر الأوضاع التي يسودها شدة عدم الأمان وعدم الاستقرار وفقدان الهوية والصراع من أجل تثبيتها والمحافظة عليها كل ذلك حتما يؤثر على قرار الإنجاب: من المؤكد أن الناس قد تنظر إلى الأسرة كبيرة الحجم أنها توفر الدعم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفرادها في ظل غياب المؤسسات المسئولة عن توفير هذا الدعم.

توقع انخفاض معدلات الخصوبة لم يتحقق

تنبأ الديمغرافيون قبل تفجّر الانتفاضة الثانية بأن معدلات الخصوبة ستنخفض بسرعة خلال السنوات المقبلة. ولكن حتى هذا التاريخ لا تتوفر دلائل قوية تشير إلى انخفاض معدلات الخصوبة. في سنوات الانتفاضة الأولى (١٩٨٩) شهد الفلسطينيون ارتفاعا بسيطا في نسبة الخصوبة بينما انخفض قليلا متوسط العمر عند الزواج الأول. يشكل الزواج المبكر في السياق الفلسطيني عاملا محددا لارتفاع نسبة الخصوبة حيث يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول ١٨ عاما للنساء و ٢٣ عاما للرجال [16] كما وتساهم الزوجات المراهقات وصغيرات السن أي من هن في الفئة العمرية ١٦-١٩ في رفع معدل الخصوبة الكلية بنسبة ٩%. أما بالنسبة لفترة الانتفاضة الحالية فما زالت الدلائل الإحصائية القاطعة حول ازدياد نسبة الزواج المبكر غير متوفرة غير أن التقديرات التي قدمها التقرير الوطني للفقر بالمشاركة تشير بوضوح إلى أن الفقر يدفع بعض العائلات إلى تزويج بناتهم وأبنائهم أيضا في سن مبكرة. عبرت الأمهات تحديدا عن الأزمة التي يواجهنها في اتخاذ قرار بخصوص الزواج المبكر رغم أنهن يدركن بأن الزواج المبكر "ممارسة خاطئة". زوجت إحدى الأمهات من بيت نوبا ابنتها في سن مبكرة وعبرت عن رغبتها في تكرار الوضع لبناتها الأخريات:

"ليس لدي مال أصرفه عليهن. ماذا يمكنني أن أفعل؟ أنا اعمل هذا رغم إرادتي. أعرف أنني مخطئة في ذلك." [17]

مجتمع فتيّ ونسبة إعالة مرتفعة

تساهم كل من نسبة الخصوبة المرتفعة وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال في تشكيل أحد أبرز الخصائص السكانية في فلسطين وهي اتسام المجتمع بأنه"مجتمع فتيّ" حيث يشكل الأفراد في عمر ١٥ عاما أو أقل نسبة ٤٧% من السكان ويشكل من هم في سن ٢٤ عاما أو اقل ثلثي عدد السكان. ولو أضفنا إلى هذا الوضع أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية متدنية جدا بسبب القيود التي يفرضها سوق العمل على التحاق المرأة فيه، نجد أن نسبة الإعالة للعائلات الفلسطينية كانت عالية جدا قبل انفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية: أظهرت نتائج مسح الأسر المبني على المجتمعات المحلية والذي أجراه معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، عام ١٩٩٩ ونشر نتائجه الأولية عام ٢٠٠٢ بأن نسبة الإعالة في ٤٢% من الأسر التي دخلت ضمن المجتمعات التي أجري عليها المسح في قطاع غزة كانت ٦,١ فردا أو أكثر لكل مشارك (رجل أو امرأة) في القوى العاملة.

٥. العائلة الفلسطينية: الضحية المتحدية الرافضة للهزيمة

---

[16] PCBS 2000. "Palestine 1999" Ramallah, PCBS, p. 149

[17] Johnson, 2001, op.cit.

العائلة الفلسطينية "وعاء لامتصاص الصدمات". اعتبرت العائلة الفلسطينية على مرّ السنوات العديدة الماضية على أنها الوعاء الرئيس "لامتصاص للصدمات" التي نتجت عبر تاريخ الشعب الفلسطيني من حروب وترحيل وتهجير واقتلاع من الوطن. غير أنه بات واضحا يوما بعد يوم بأن هذه الصورة المثالية التي رسمت للعائلة الفلسطينية أخذت تتلاشى وأصبحت غير قائمة وخصوصا أنها لم تعد قادرة على توفير الحماية والدعم والأمان والمعيشة لأفرادها في زمن هم بأمس الحاجة إليها ويتوقعون منها أن تكون "ملاذهم / ملجأهم الأخير". وبات دورها هذا وصورتها المثالية مهددان وفي غاية الخطورة. وعبر النصف الثاني من القرن الماضي أدت العائلة الفلسطينية دورها وقامت بوظائفها في ظل غياب الدولة الفلسطينية حيث وفرت الحماية لأفرادها وفتحت لهم مسارات للحراك الاجتماعي بل وعملت أيضا على إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني وإعادة تشكيل الهوية الفلسطينية. وفي الوضع الراهن تواجه العائلات الفلسطينية مصاعب وأخطار جمّة تضعها أمام تحديات كثيفة لا بل مستحيلة وتظهرها عاجزة عن تقديم الحماية لأفرادها وخاصة في المناطق المنكشفة والأكثر عرضة للمخاطر وتحديدا وهي تعيش في ظل المحاولات الإسرائيلية التي ترمي إلى عزل المجتمعات المحلية وتفكيك المجتمع الفلسطيني وتشتيت أفراده. وبالرغم من أن العائلات الفلسطينية لا تأخذ دور المتفرج والعاجز عن مواجهة تحدي خطر بقائها وفقدان مصدر عيشها إلا أنها قطعا بحاجة إلى التوجيه والدعم المؤسساتي في زمن أخذ فيه هذا الدعم والتوجيه يتلاشيان. وفي ظل الأزمة الراهنة تفتقد السلطة الوطنية الفلسطينية إمكانية توفير الحماية لسكانها المدنيين وهي سلطة محاصرة ومستضعفة ولا تتمتع بالسيادة. كما وأن كل المبادرات الدولية التي تطرح وفق قرارات مؤتمر جنيف الرابع والتي تلتزم بتقديم الحماية للسكان الواقعين تحت احتلال دولة خارجية تنهار/ تتحطم على صخرة التحالف الإسرائيلي الأمريكي. ويواصل المجتمع الدولي الجهود لطرح مبادرات جديدة لتوفير المساعدات الإنسانية والمساعدات الطارئة وذلك من أجل مواجهة الدمار الواقع على الأرواح والعائلات والمجتمعات المحلية والمؤسسات والبنية التحتية. فعلى سبيل المثال التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم ١٨ مليون دولار لمساعدة العائلات الفلسطينية التي تعاني نتيجة قيام إسرائيل بمصادرة مساحات شاسعة من أراضيها لبناء الجدار عليها وبالتالي عزلتها عن مصدر رزقها ومعيشتها.

تتضمن الفرضيات التي سيطرت على السياسة الاجتماعية الموجهة للعائلات الفلسطينية أن أدوار الذكور كمعيلين والإناث كمقدمات للرعاية هي أدوار ثابتة للنوع الاجتماعي لا شوائب فيها. غير أن هذه الفرضيات تواجه على نحو متزايد تحديات فرضتها البطالة المستفحلة للذكور المعيلين وعبء الرعاية الكبير الذي يقع على عاتق الإناث في ظل الظروف القاسية التي جاءت نتيجة الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى قمع الانتفاضة الفلسطينية. كما ويواجه الأطفال والشباب مصاعب ومخاطر جمة حتى في إطار البيت الذي من المفروض أن يشكل ملجأ لحمايتهم أو في سير روتين حياتهم العادية وهم يحاولون كل يوم الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم. أما الأمهات والآباء فهم يشعرون بخوف دائم على أبنائهم وبناتهم و قد يستخدمون استراتيجيات مختلفة في محاولاتهم لتوفير الحماية لأبنائهم الذكور والإناث، ولكن فشلهم أحيانا في توفير الحماية لأبنائهم وبناتهم يضعهم في مواجهة أزمة شديدة تجاه تأدية أدوارهم كأمهات وكآباء.

ولكن المسوحات الإحصائية ليست كفيلة بتقديم فهم واضح لتأثير كل الظروف السابقة الذكر على علاقات وديناميكيات الداخلية لافراد الأسرة. ولو أردنا التعرف على كيف تؤثر الأزمة الحالية المتجذرة وطويلة الأمد والتي خلقتها ظروف الانتفاضة على أدوار أفراد العائلة وعلاقاتهم وديناميكياتهم وعلى أوجه الصراع وأوجه التعاون فيما بينهم

وعلى المواثيق المنظمة لعلاقات النوع الاجتماعي والعلاقات القرابية خارج إطار الأسرة واستراتيجيات العائلة للتكيف وإمكانياتها في المحافظة على بقائها وعلى استراتيجياتها للحراك الاجتماعي وكل ذلك من أمور هي في غاية الأهمية وضرورية لو أردنا أن نفهم حقيقة الأوضاع الراهنة والتوجهات المستقبلية للعائلات الفلسطينية. لقد باشر معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في إجراء مشروع بحث نأمل أن تساهم نتائجه مستقبلا في فهم وتوضيح هذه الأوجه من حياة وواقع العائلات الفلسطينية في ظل الأزمة الراهنة. تتضمن هذه الورقة بعض الملاحظات الأولية التي توصل إليها البحث وذلك لإثارة التساؤلات حول بعض القضايا وليس لتقديم حلول أو إجابات قاطعة.

نورد هنا بعض القضايا التي تنجم عن الدراسات الاثنوغرافية وتدعم أو توضح النتائج الإحصائية

بطالة المعيلين الذكور أزمة متعددة ومركبة

تدل المؤشرات أعلاه على أن وضع الأسر والعائلات الفلسطينية يتدهور نتيجة لفقدان دخلها أو انخفاضه. ولكن على صعيد التفاعلات والديناميكيات الداخلية للأسر تعبر **نسبة البطالة الساحقة بين المعيلين الذكور على بروز أزمة متعددة ومركبة مكونة من الدخل والهوية والمسئوليات للنوع الاجتماعي بينما** ما يتوفر من برامج للدعم الاجتماعي تعمل على دعم الأسر والعائلات للحصول على الحد الأدنى من الدخل هي غير قادرة على التعامل مع طبيعة هذه الأزمة أو درجة حدتها. لقد بينت المسوحات الربعية (quarterly) للبطالة أن ثلث إلى نصف القوى العاملة الفلسطينية هي عاطلة عن العمل هذا لو تضمنت هذه الإحصائيات أعداد العمال الذين يهابون الخروج إلى أعمالهم من جراء الإجراءات الإسرائيلية التعسفية ضد الفلسطينيين وبسبب القيود المفروضة على حركتهم. فعلى سبيل المثال يشير المسح الذي أجري في الربع الثالث من العام ٢٠٠٢ أن ٤٥% من القوى العاملة هي عاطلة تماما عن العمل وأن نسبة انتشار الفقر وصلت إلى ٦٠% من مجموع السكان في عام ٢٠٠٢. [١٨]

بينما تدل هذه المؤشرات الاقتصادية الشمولية على الخلل الضخم الحاصل في سوق العمل نتيجة للحصار الخانق والإغلاق الشديد الذي تفرضهما سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية إلا أن **تأثير هذه الظروف القاسية على الواقع المرّ الذي يعيشه الفلسطينيون والذي ينعكس بشكل كبير على حياة العائلات الفلسطينية في الإطار المنزلي (المجال الخاص) يتمثل بطرق تعامل هذه العائلات والمجتمعات المحليّة (الصغيرة) مع الظروف ومحاولاتها تجنيد مصادرها من أجل المحافظة على بقائها**. البطالة هي في حقيقة الأمر تمثل أزمة للعائلات وعلاقات النوع الاجتماعي فيها. لخص أحد العمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل من مخيم جباليا للاجئين الوضع على النحو التالي:

---

[18] World Bank. "World Bank report on the Impact of the Intifada," West Bank and Gaza Update, April_June 2003

"إن أسوأ الأحوال لأي عامل عدا عن الإرهاق (الجسدي) الذي يصيبه هو اليوم الذي يتعطل فيه عن العمل لأنه لا يعرف عندما يخلد للنوم كيف سيعمل على كسب قوت عائلته صباح اليوم التالي. "[١٩]

يقود فشل أرباب الأسر أو معيليها الذكور في توفير قوت عائلاتهم **بزوجات البعض منهم إلى تحمّل العبء والخروج إلى العمل** سعيا وراء كسب رزق العائلة، كما يخلق أيضا للبعض منهم شعورا بالإحباط الشديد والذي قد ينعكس على طرق تعاملهم مع أفراد عائلاتهم وخوصا النساء منهم. وصف احد العمال العاطلين عن العمل من إحدى قرى مدينة رام الله (وسط الضفة الغربية) وضعه ووضع عائلته قائلا:

"اختـــُصـــرت حياتي إلى الجلوس والانتظار والترقب والتأمل. أنا تعبان ومحبط وفاقد الأمل. أشعر بالسوء من وضعي لأن عائلتي لا يمكنها أن تأكل جيدا. كلنا تفتقر إلى المال وأجد من الصعب عليّ أن أتحدث إلى زوجتي أو أن أغضب على أطفالي بسهولة. "[٢٠]

صاحب عمل يقطن في إحدى مدن وسط الضفة الغربية تدهور وضع مصلحته الخاصة بسبب الإغلاق وفقدت إمكانيتها على الإنتاج وذلك لأنها أفلست وبالتالي تم تسريح العمال منها وأخذ صاحب العمل مهمة عامل إلى جانب إدارة المصلحة. ولإنقاذ وضع العائلة الاقتصادي واستعادة مكانتها الاجتماعية اضطرت زوجته وأخته المطلقة التي تسكن معه على تحمل أعباء الإعالة الأساسية. ولأن دخل الأسرة انخفض إلى ثلث ما كان عليه اضطرت الزوجة للقيام بساعات عمل إضافي وأخذت أخته تطرز وتبيع إنتاجها أحيانا أو تقدمه هدايا لسداد الواجبات الاجتماعية المترتبة على الأسرة. أما بخصوص الأثر الاجتماعي والنفسي عليه كرب الأسرة ومعيلها الرئيس فقد رأى بأن صورته ومكانته الاجتماعية قد اهتزتا ويصف الوضع:

"المعروف أنه رب الأسرة اللي كان معتاد أنه يدعم البيت وهو الممول للبيت وتصير زوجته أو أخته هي الممولة وهو يصير عالة، هذه تؤثر. أنا باعتبار عالة، صرت عالة ...من مدة سنة ما ساهمت في البيت إلا بالقليل. شعرت أنني صغرت... الجميع في البيت كان يتحاشى أنه ينظر لي لما هاذي [زوجته] تدير ظهرها وتروح ... لكن ظليت متماسك أو أتظاهر للآخرين أني متماسك". [٢١]

وأخـــير عـــبر ثلاث من أفراد عائلة أحد العمال الذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر عن تبعات ذلك كما يلي:

---

[19] Johnson, Penny. "Women, gender and poverty in Palesine: Learning About Family Crisis, Survival and Development from Poor Women, Men and children." Participatory Poverty Assessment: The Poor Speak Out. MOPIC and UNDP, 2002.

[20] Oxfam 2002. "Forgotten Villages: Struggling to Survive under Closure in the West Bank," Oxford: Oxfam.

[21] قصة أسرة سالم، لميس ابو نحلة، من المادة المعدة لكتاب "الأسر الفلسطينية تحكي قصة حياتها في ظل ظروف الحرب والاحتلال" تحرير لميس أبو نحلة.

أنـــا فقـــدت عمـــلي اللي بعيش منه أنا وأفراد أسرتي لما عجزت اني استمر في الذهاب للشغل داخـــل الخـــط الأخضر، كنت أخاطر وأنام في مكان عملي داخل الخط الأخضر وكنت أرجع عـــلى بيتي مرة كل أسبوع وأحيانا مرة في الشهر لاني كنت أضطر أمشي على رجلي مسافة ٨ – ١٠ كم في الجبال أحيانا حتى أوصل البيت. كنت دائما أعيش على أعصابي وأنا في الشغل، خاصـــة لما كنت أسمع أنه الجيش قصف بعض الأماكن في رام الله، أو أنهم فرضوا منع تجول في أي مـــنطقة قريـــبة مـــن بيتنا. كنت أخاف على عيلتي [امي وزوجتي وأولادي] وأخاف على إخـــوتي مـــن الاعتقال. والأهم من كل هذا أنه سلطات الاحتلال رفضت تجديد التصريح إللي يساعدني أمر من الحواجز وأروح على شغلي ورفضت ايضا تجديد بطاقتي الممغنطة التي تجيز لي الحصول على تصريح للشعل داخل الخط الأخضر. [٢٢]

شـــعرت اني راح أنجن لما تعطلت عن العمل وخصوصا أنه بطّل معي فلوس ... حاولت أعزل حالي عن الناس، وكنت كنت اقضي الليل سهران وأنام بالنهار حتى ما أقابل أحدا في النهار"،

وفالـــت أخته والتي تحملت إعالة أسرة والدها وأسرة أخيها الت انضمت إلى أسرة الأم بعد أن فقد معيلها عمله:

في الانتفاضـــة صـــار إخوتي أكثر عصبية خاصة لما ما يكون معهم فلوس، وأنا ما بلومهم لأنه أجورهم كانت جيدة وتزيد عن حاجتنا اليومية. ولما نطلب منهم يشتروا لنا شي للبيت صاروا يعصـــبّوا واحـــد منهم كان مرات يسب الدين ويكفّر، لأنه ما في معهم فلوس وأيضا لا يوجد لديهم مكان يروحوا عليه ولا يوجد معهم نقودا للخروج مع أصدقاءهم. [٢٣]

أمـــا زوجـــته فـــرأت أن زوجها تغير في الانتفاضة ووصفته "صار عصبي كثير وما يتحمل يسمع صوت أطفاله يلعبوا أو يصـــرّخوا وما كان يريدهم يلعبوا برّا البيت وهو كان يظل على التلفزيون والأخبار، وقبل لما كنا في بيتنا ساكنين لحالنا وزادت الســـاعات اللي يقضيها قي البيت بدون شغل زادت المشاكل بيننا، لدرجة أنه ضربني مرة وتدخلن جماتي وأخوته ليحلوا المشكلة. كنت بدي أترك البيت لكن حماتي واخت زوجي رجعوني من الشارع على البيت". [٢٤]

النساء تتصدى للأزمات. تشكل النساء وخصوصا الفئة الاقل حظا في التعليم واللواتي يأتين من أسر فقيرة واللواتي يرأسن ويعلن أسرا (معظمهن من الأرامل والمطلقات) أحد الفئات الأكثر تأثرا بظروف الأزمات التي خلقها الاحتلال الإسرائيلي وظروف إعادة احتلال المدن عام ٢٠٠١ والاجتياحات المتقطعة لمناطق فلسطينية مختلفة. لقد دفعت بطالة

---

22 قصة أسرة أم ناظم.نداء ابو عواد. المصدر السابق

23 نداء أبو عواد، المصدر السابق

24 نداء ابو عواد، المصدر السابق

المعيلين الذكور بزوجاتهن وأخواتهن وأمهاتهن للالتحاق بسوق العمل غير الرسمي لاضطرارهن إلى تحمل مسئولية إعالة أسرهن ومنهن من هن عاملات أو موظفات في الأصل اضطررن إلى العمل الإضافي أو العمل في الخدمة في البيوت بعد انتهاء عملهن الرسمي وفي أيام العطل الرسمية. لا تتوفر إحصائيات حول هذه الظاهرة لتؤكد استنتاجها سوى ما توفر لدينا من دراسات تعتمد على المشاركة السريعة ومشروع البحث الاثنوغرلفي الذي يقوم به معهد دراسات المرأة حاليا والذي تخضع مادته للتحرير والإعداد للنشر. تضمنت الدراسة هذه دراسة حالات ٧ أسر فلسطينية تسكن في وسط الضفة الغربية منها الأسر المدينية، والريفية وأسر تسكن مخيمات اللاجئين وأسرة مقدسية. وفي ٥ حالات تبين أن المرأة (الزوجة والأخت) تتحمل إما كاملا أو جزئيا عبء الأزمة الاقتصادية التي تمر بها أسرهن نتيجة لفقدانها لدخلها بسبب تعطل المعيل الذكر فيها عن العمل أو لانخفاض دخله إلى حد أدنى من مستوى خط الفقر. وتقدم الحالة التي ذكرناها اعلاه أحد هذه النماذج. ويشير الاقتباس التالي من حديث إحدى الزوجات من حالات أسر متشابهة إلى وقعها تحت تأثير مزدوج ذلك الذي يخلفه الوضع السياسي الاقتصادي العام والآخر تخلفه الثقافة الأبوية الذكورية والتي تعتمد على سلطة الرجل على المرأة والكبار على الصغار. سميحة امرأة تبلغ من العمر ٣٨ عاما حاليا متزوجة ولديها طفل ٧ سنوات وطفلة تقارب ٤ سنوات. ولكنها حملت ٨ مرات وفقدت الأجنة قبل ولادة ابنها الأول ومرتين قبل ولادة ابنتها. وهي عاملة في وزارة فلسطينية وتتحمل عبء إعالة أسرتها بسبب تعطل زوجها عن العمل ومن ثم مرضه. تقول سميحة

والله يا دكتورة انا كنت بنت عزّ. تعلمت للصف العاشر وتعلمت مهارات كثيرة وكنت اخيط [تطريز] بالأجرة وكنت أساعد والدي في البناء مثل أي عامل. بعد ما تزوجت، أصر زوجي ما اشتغل، وكان هو يشتغل بشغل على حسابه لكن انكسر بسبب الأوضاع. بعدها انجبرت أدور أفتش على شغل والحمدالله اخذت وظيفة في وزارة (عاملة تنظيف) والراتب لا يكفي فصرت أبيع دخان للموظفين في الوزارة واعمل في كل كرتونة ٨ شيكل (ما يعاجل دولارين) وبعد فترة صرت اروح عند بعض العائلات المعروفة إللي تعاملني كإنسانة مش كخدامة وأشتغل عندهم بعد الدوام وأنظف درج العمارة كل يوم جمعة. وبعد فترة مرض زوجي بالسرطان وفقد واحدة من خصيتينه وراح على الأردن للكيماوي ولما تحسن اشتغل على بسطة. لكن راجعه المرض وكتبوا له علاج كيماوي مرة ثانية. زوجي مصّر إنه ما يتعالج فبل ما أحمل مصرّ اني اخلف أخ لابني أو أخت لبنتي وأنا رافضة. هو مريض وما في عنده شي اعتمد عليه لو لا سمح الله صار فيه اشي. لكن أنا واقعة في أزمة زوجي يصر ان أخلف وأمي تشدد علي وتقول لي بكره بتجوز عليك وخواتي واخوتي كلهم في صفه وبزنوا علي. قلت لهم انه خلاص بطلت أخلف لكن زوجي مصر أروح أكشف عند الدكتور وأتعالج. وانا في سن خطر للخلفة وبقول لهم انا اللي بتعب وبتحمل كل المسئولية. خليه يتجوز الله معه باخذ الولدين وبريهن..."

الأطفال والطفلات: ضحايا ووكلاء / فاعلين وفاعلات

إضافة إلى تحمل الأطفال الفلسطينيين تحت سن ١٨ عاما الذكور والإناث منهم أعباء متفاوتة داخل إطار عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية (العمل المأجورللأولاد (وللبنات أحيانا)، أعمال المنزل والرعاية للبنات (وللأولاد أحيانا) وقضاء حاجيات الأسرة والعائلة ضمن الإطار العام، وغيرها) فإنهم يشاركون مشاركة فعالة في بناء وتنمية المجتمع عندما تفسح

لهم المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المجال وتشجعهم على ذلك. من أبرز الأمثلة على دور الأطفال وفئة الطلائع في رسم مستقبلهم تأتي من عمل دائرة الطفولة ودائرة الطلائع في وزارة الرياضة والشباب في السلطة الوطنية الفلسطينية للفترة ما بين سنة إنشاء الوزارة عام ١٩٩٤ وحتى بداية الانتفاضة الثانية أيلول عام ٢٠٠٠. بينت دراسة حالة وزارة الرياضة والشباب الفلسطينية التي أجرتها عضوات معهد دراسات المرأة (لميس أبو نحلة وليزا تراكي وإصلاح جاد عام) في جامعة بيرزيت بالتعاون مع EQI المكتب القطري في مصر، عام ١٩٩٩ أن الدائرة العامة للطفولة (الأطفال حتى عمر ١٢) والدائرة العامة للطلائع (الأعمار ١٣-١٩) تحاولان مشاركة فتيّ الأطفال والطلائع من الجنسين في تخطيط البرامج وتنفيذها وتقييمها. فعلى سبيل المثال تقوم دائرة الطفولة بتدريب الأطفال ذكورا وإناثا على إصدار مجلة للأطفال بعنوان "سوا سوا" حيث توكل إليهم/إليهن مسئولية كتابة المواد وجمعها وتحريرها واختيار الصور التي ستتضمنها المجلة ومن ثم توزيعها والرد على الرسائل الواردة إليها. أما دائرة الطلائع فقد اعتمدت وضع خطتها وبناء أولى برامجها مباشرة بعد أن تم إنشائها على تحديد حاجات الطلائع والطليعات وذلك من خلال عقد ورش عمل جمعتهم فيها وفتحت لهم المجال للتعبير عن أرائهم وتحديد حاجاتهم وأولوياتهم كما قامت بتطبيق مسح على مجموعة أخرى من هذه الفئة المستهدفة على مجموعة من الذين لم يتمكنوا من المشاركة في الورشة. إضافة إلى ذلك عملت الدائرة على تدريب الطلائع والطليعات لقيادة المخيمات والمعسكرات الصيفية وذلك أثناء عقدها (on-the-job training) وأوكلت لهم / لهن مهمات متعددة من وضع برامج المخيم وتنفيذها إلى الإشراف على تقديم الوجبات وتنظيف مرافق المخيم.

وبالرغم من الباحثات وجدن بأن المحاولات لإشراك الأطفال والطلائع في تنفيذ برامج المخيمات الصيفية أثناء البحث الميداني ومشاهدة العمل على أرض الواقع قد بدت موجهة وميكانيكية أحيانا إلا أنهن يعتقدن بأن هذه المبادرات تشكل خطوة رئيسة على الطريق الصحيح للعمل التنموي.

مؤخرا بدأت وزارة الشباب والرياضة العمل على تنظيم برلمان الأطفال الفلسطينيين وتحاول أن يكون ممثلا للأطفال من كلا الجنسين وإدماج عددا من الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

أما حاليا وفي ظل الوضع الراهن يفيد تقرير التنمية البشرية، فلسطين، ٢٠٠٢ أن لدى سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني ٤ خ مجموعة من فئة الأطفال والشباب يتم تدريبها على العمل عن قرب مع البلديات والمجالس المحلية من أجل تحقيق دمج هذه الجهات لحاجات الأطفال ومصالحهم في تخطيط وتنفيذ وتقييم عملها الأمر الذي يعتبر أحد متطلبات التنمية البشرية المستدامة. وبهذا الخصوص نقتبس هنا رسالة بعثها بعض الأطفال من قطاع غزة تقول:

> نحن الأطفال الفلسطينيين.. نأتي هنا، ومعاً، من أجل دعم الديمقراطية وحقوق النساء، وبهدف جلب حياة سعيدة للأطفال حيث يمكن لأحلامهم أن تتحقق. نود أن نحقق التعاون والتضامن والحب. وسنسعى إلى حياة أفضل لجميع الأطفال، فقراء وأغنياء، بالتشاور معهم في أجزاء ديمقراطية وفي مجتمع يتم فيه احترام حقوق الأطفال. (المصدر السابق ص ٢٥)

ويورد التقرير أيضا توصيات الأطفال حول الهيئات المحلية من خلال مشاركتهم في ورش عمل عقدها الأطفال أنفسهم طرحوا فيها مطالبهم لدى البلديات تضمنت

- ❖ تعزيز وعي المجتمع بدور الهيئات المحلية
- ❖ تعزيز الإحساس بالانتماء والمحبة والتعاون بين السكان
- ❖ وضع آليات لتطوير التواصل بين البلديات والسكان
- ❖ إنشاء مؤسسات تعليمية وتثقيفية وترفيهية للأطفال...
- ❖ تشجيع الخلق والإبداع عند الأطفال من خلال الاهتمام بالنشاطات الفنية والأدبية
- ❖ وضع برامج لمساعدة الأطفال الفقراء
- ❖ تدريب موظفي لبلديات ليكونوا أكثر حساسية لمتطلبات الأطفال وأساليب التعامل معهم
- ❖ عدم التمييز بين السكان (ص ٢٥)

الأفراد ذوي الحاجات الخاصة

العائلة الفلسطينية واستراتيجياتها للتكيف

مدى نووية الأسرة النووية. تشير نتائج المسح الأسري "داخل الأسرة الفلسطينية" إلى أن ٢٤% من مجموع ٢٢٥٤ اسرة أجري عليها المسح هي أسر ممتدة بينما الغالبية العظمى وتبلغ نسبتها ٧٦% من مجموع الأسر هي أسر نووية كبيرة الحجم حيث بلغ معدل حجم الأسرة الغزّية ٧,٨ فردا ومتوسط حجم الأسرة الضفّاوية ٦,٦ فردا وحوالي ٣٠% من مجموع الأسر مكونة من ٩ أفراد أو أكثر. وبالرغم من ذلك تبين أن السر النووية ليست نواتية تماما بعلاقاتها ووظائفها. لقد بينت نتائج الدراسة أن الترتيب السكني منظم وفق علاقات قرابية تربط الأسر المختلفة التي تسكن ضمنه بعلاقات قرابية من مختلف الدرجات مع رب الأسر وهذا له دلالة هامة حول نواتية الأسرة النووية الفلسطينية. لقد بلغت نسبة الأسر التي تسكن منزلا منفصلا تماما ٣١% ومن بين ما تبقى ٦٩% من مجموع الأسر هناك ما نسبته ٧٥% أفادوا بأنهم يتشاركون مع أقارب لرب الأسرة في ترتيباتهم السكنية مما له دلالة قوية على استمرار روابط الدعم والمشاركة العائلية التي تتخطى حود الأسرة النووية وتثير التساؤلات حول التعريف المبسط للعائلة.[٢٥] ويعزز هذه السمة للأسرة النووية ولمفهوم العائلة في فلسطين النتائج التي صدرت عن دراسة المجتمعات المحلية التي أجراها معهد الصحة المجتمعية والصحة العامة في جامعة بيرزيت حيث تبين بأن حجم الأسر الفلسطينية قد يتوسع وقد يتقلص في ظل الأحداث الرئيسي التي مرّ بها الشعب الفلسطيني مثل في الفترة التي قامت بها إسرائيل بإعادة احتلال المدن الفلسطينية من بينها مدينة رام الله حيث بين هذا المسح أن الأسر التي تسكن ضمن المناطق الخطرة أو المعرضة للخطر تنتقل للسكن مؤقتا مع أسر أخرى من الأقارب أو الجيران أو المعارف. وتشكل الأسر التي ترأسها نساء ٩,٥% من مجموع الأسر الفلسطينية وعامة تكون هذه الأسر من أصغر الأسر حجما وأكثرها عرضة وانكشافا للصدمات. تتكون ما يقارب ربع الأسر التي

---

[25] Giacamman, Rita. "Households: Housing Arrangements And Conditions, Amenities and Property, Partners of Assitance and Giving. *Inside Palestinian Households*> Birzeit University, IWS, 2002, p. 57

ترأسها نساء (وهذه نسبة عالية) من إمرأة مسنّة تسكن وحدها لأن أقاربها وأفراد عائلتها إما هاجروا خارج فلسطين أو يسكنون في مناطق بعيدة عنا وبالتالي لا يستطيعون أن يقدموا لها الرعاية أو المساعدة التي تحتاجها في أوقات الأزمات. وفي الفترة ما بين نهاية أذار ونهاية نيسان من عام ٢٠٠٢ عندما أعادت إسرائيل احتلال المدن الفلسطينية كانت المسافة التي تعتبر قصيرة (لا تزيد عن شارع او شارعين بين البيوت الفلسطينية الموجودة في نفس الحيّ) في الوضع العادي كانت تعرّف على أنها مسافة "بعيدة جدا". وفي الأيام العشرة الأولى من الاحتلال الإسرائيلي لمدينة رام الله فشلت محاولات عديدة لأقارب إمرأة مسنة تبلغ من العمر ٩٠ عاما من وتسكن وحدها في شقة قرب المقاطعة من إنقاذها. هذا المثال المأساوي للحدود التي تفصل ما بين العائلة وأفرادها وتمنهم من تقديم الدعم لأقاربهم، بغض النظر عن درجة رغبتهم بالقيام بذلك، يضطرنا لأن فحص عن قرب الأوضاع المعيشية للأسر التي تعيش ظروف محفوفة بالمصاعب والمخاطر وما هي الاستراتيجات التي تطورها الأسر والعائلات للتكيف والحراك في مثل هذه الظروف حتى نتوصل إلى فهم حدود السياسات الراهنة وآفاق التوجهات المستقبلية من أجل طرح مبادرات جديدة تستجيب لحاجات ومصالح العائلات الفلسطينية في ظل الأزمات والحروب.

في ظل هذه الحقيقة القاسية تتنوع أشكال ودرجات الضغط والتوتر الواقعة على العائلات الفلسطينية وبالتالي تتنوع إستراتيجياتها في التكيف والمحافظة على بقائها. ومن ضمن استراتيجيات التكيف الشائعة بين العائلات الفلسطينية في ظل ظروف الأزمات السابقة التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني لجوئها إلى تجميع مصادر الدخل، خفض الاستهلاك، الاستدانة، بيع الممتلكات مثل مصاغ النساء والدخول في نشاطات اقتصادية غير رسمية.

وتلجأ العائلات الفلسطينية حاليا إلى إتباع جميع هذه الاستراتيجيات واستنفاذها إلى أبعد الحدود لدرجة أنها باتت أحيانا تعود على العائلات بنتائج سلبية. تبين دراسة "القرى المنسية" في الضفة الغربية التي أجرتها منظمة أكسفام أن المشاريع الاقتصادية-الزراعية الصغيرة التي قام عليها المعيلين الذكور العاطلين عن العمل قد انهارت لعدم تمكن أصحاب المشاريع من الوصول إلى السوق بسبب الإغلاق والقيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وعزلهم عن المخيمات والمدن والقرى خارج منطقة سكناهم.

وقد يجد الآباء والأمهات أنفسهم في مواقف مؤلمة تضطرهم إلى سحب بناتهم من المدرسة وتزويجهن في سن مبكرة وحرمان أبنائهم الذكور من التعليم من أجل الالتحاق بسوق العمل غير الرسمي.

وكما هو موضح لاحقا، نجد أن بعض العائلات الفلسطينية تكون أكثر انكشافا وأكثر تعرضا للمخاطر، تحديدا تلك العائلات التي تعيش في مخيمات اللاجئين والقرى النائية والقرى القريبة من المستعمرات الإسرائيلية والأحياء الحضرية الفقيرة. وتتعرض العائلات الفلسطينية، التي فقدت أحد أفرادها سواء كان بسبب الاستشهاد أو السجن أو الإصابة بالرصاص، بشكل مأساوي إلى فقدان أكبر وتصبح أكثر انكشافا عندما يتزاحم أفرادها من الشباب على تقديم التضحية وتحدي ظروف فقدانهم لأحبائهم. وتمثل.

٦. السياسات الاجتماعية الموجهة للعائلة

إن وضع سياسات اجتماعية تعمل على تنمية الأسرة / العائلة الفلسطينية وتمكينها من المشاركة الفعالة والفاعلة يحتاج إلى خطة شاملة للتنمية البشرية المستدامة تعتمد على مشاركة الهيئات والقطاعات المختلفة في المجتمع. غير أن أوضاع الاحتلال وظروف الحرب والأزمات التي عاش في ظلها الشعب الفلسطيني على مدار العقود الخمس ونصف الماضية وتحديدا بعد توقيع اتفاقية أوسلو ومحاولة الشروع في تطبيقها إضافة إلى الاعتماد الشبه كامل على المساعدات والمنح الخارجية لم توفر البيئة المناسبة للعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة حتى عندما توفرت الإرادة الفلسطينية وبذلت الجهود للعمل على تحقيق ذلك.

لقد قادت السياسات والإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وما زالت تعمل على عرقلة أية مبادرة تنموية عن طريق قمع الانتفاضة بغرض تنفيذ مخططها الصهيوني العنصري الرامي إلى إنشاء "إسرائيل العظمى". يوضح تقرير التنمية البشرية الذي اعده برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت لعام ٢٠٠٢ أهمية الانتباه إلى الظواهر التي أنتجتها هذه السياسات وضرورة معالجتها حيث "أنها تقف في وجه أي إمكانية لتنمية بشرية مستدامة حتى في ظل الوصول إلى حل سياسي" (أفكار تفاعلية وملخص للتقرير، ص XII) . من أهم هذه المظاهر وأخطرها على وجه الخصوص هو أن المشروع الوطني بات مهددا بدرجة عالية، ويسود بين الفلسطينيين قلق شديد نتيجة الضغوطات الهائلة التي يتعرضون لها في مجال طرح القضايا الوطنية العالقة مثل قضية اللاجئين والقدس الشرقية وإزالة المستعمرات والسيطرة على الحدود والمصادر الطبيعية.

لقد قادت سياسة العقوبات الجماعية والمتمثلة بإعادة الاحتلال الطويل الأمد للمدن والاحتلال المتكرر والمتقطع لأجزاء عديدة ومختلفة من المناطق الفلسطينية، وفرض الحصار الخانق عليها عن طريق نصب الحواجز العسكرية الثابتة (هناك ما لا يقل عن ... حاجزا يفصل المدن عن القرى عن المخيمات الفلسطينية) والحواجز الطيارة المفاجئة، ومنع الفلسطينيين من العبور داخل الخط الأخضر وبالتالي إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية وقطع أوصال سوق العمل الفلسطيني من جراء الفصل الجغرافي التعسفي للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية إضافة إلى العقوبات الاقتصادية والإدارية والمالية المفروضة على السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وعرقلة المحاولات الاستثمارية في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية. ويفيد تقرير التنمية البشرية أن هذه الأوضاع بمجملها قادت إلى "تحويل وظيفة المساعدات الخارجية من وظيفة كان من الممكن أن تكون 'تنموية' إلى وظيفة تعويضية عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الإجراءات." (تقرير التنمية البشرية، فلسطين ٢٠٠٢، ص ٢٨).

من المعروف أنه ومنذ أن بدأت عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ وطوال سنوات "تطبيق" اتفاقيات أوسلو اعتمدت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المحلي على التمويل الخارجي المقدم من الدول المانحة والتي كان غرضها دعم الفلسطينيين للدفع بعملية السلام. ولكن إضافة إلى الظروف المعيقة الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي والإجراءات التي تتخذها سلطاته، "لم تخلق المساعدات الخارجية في غالبها" كما يشير تقرير التنمية البشرية "بيئة بنيوية

لتحقيق تنمية بشرية مستدامة" حيث أنها " لم تتم وفق خطة تنموية شاملة شاركت السلطة الفلسطينية في صنعها، بل غلب عليها رؤية المانحين لمجالات إنفاق مساعداتهم حسب دراسات قام بها خبراء من طرفهم تبعا لقائمة من المشاريع أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي." (تقرير التنمية البشرية، فلسطين، ٢٠٠٢، ص ٢٨). كما وتمثل قائمة المشاريع التي قدمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية مجموعة من المشاريع المختلفة التي تقدمت بها الوزارات الفلسطينية بشكل منفرد إلى وزارة التخطيط والتي في غالبها لم تعتمد على مشاركة القطاعات المختلفة في المجتمع أو المجتمعات المستهدفة في تحديد رؤيتها وأهدافها وأولوياتها.

ومع ذلك لم يسلم التمويل الدولي والحكومات والمنظمات القائمة عليه من التأثير السلبي الذي أوقعته سياسات الاحتلال الإسرائيلي المذكورة أعلاه. وبالطبع أثر ذلك كلّه على الوضع التنموي الفلسطيني بشكل عام وعلى تنمية المجتمعات المحلية والأسر والعائلات الفلسطينية المستهدفة من برامج المساعدات الخارجية بشكل خاص. في ورشة عمل عقدها برنامج التنمية، جامعة بيرزيت، تناولت "آثار الانتفاضة الفلسطينية على التمويل الدولي" عبـّرت جين بريتشيه، ممثل الاتحاد الأوروبي عن ذلك قائلة:

> أعتقد أن التأثير الأهم للانتفاضة على التمويل، يتمثل في إنجاز المشاريع، خاصة تلك التي تحتاج إلى التنقل بين المدن المختلفة او لنقل إمدادات من أماكن لأخرى. والشيء المؤسف أن هناك مدن عديدة مغلقة تماما ويبدو الوصول إليها مستحيلا. الملاحظ تباطؤ إنجاز المشاريع في الوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة لخلق فرص عمل للعاطلين فعلى سبيل المثال مشروع إنجاز الميناء في غزة ... حيث كان من المستحيل إحضار مواد ومعدات لمباشرة العمل وبالتالي تعطلت العملية. والشيء نفسه ينطبق على المشاريع الصغيرة والتي نحن معنيون بها إلى حد كبير كونها توفر فرص عمل. (المصدر السابق ص ٢٩)

أما سفيان المشعشع، ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبّر في نفس الجلسة عن تأثر عمل البرنامج قائلا:

> نشعر بأننا تأثرنا بشكل واضح بالانتفاضة الحالية، وبأننا لم نكن مستعدين للتعامل مع الظرف الطارئ بالسرعة الكافية، مثلنا في ذلك مثل العديد من المؤسسات. لقد أخذنا بعض الوقت حتى تمكنا من التكيف وتشكيل رؤية جديدة للاستمرار. أحد أشكال التكيف كان التعامل مباشرة مع المجالس المحلية للتأكد من سرعة تدفق الأموال، وسرعة تقديم المساعدة للعاطلين عن العمل. (المصدر السابق)

وفي ظل الأوضاع الراهنة تزايد الاعتماد على مصادر الدعم الخارجي غير أن الجهات المانحة سواء الحكومات منها أو المنظمات الأهلية والدولية إما اختارت أن تحول مسارها أو اضطرت لذلك وأخذت تصب اهتمامها في مجال المساعدات الإنسانية والمساعدات المادية أو العينية ذات التوجه الإغاثي لا التنموي والتي لا توفر دعما أبعد من مساعدة المؤسسات الفلسطينية وكذلك العائلات المتضررة التي ازدادت فقرا وأصبحت تعيش إما على حدّ خط الفقر أو تحته من أجل مساعدتهم على البقاء. وفي هذا الإطار نذكر تطور وضع مساعدات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ليس للحصر وإنما

للتوضيح أن هناك مؤشرات غير إيجابية على استعداد المجتمع الدولي لتعويض الشعب الفلسطيني عن الخسائر والمعاناة التي يعيشها إن لم يكن شبه غياب لاستعداده على المساهمة في تحقيق تنميته وتمكينه.

تعتبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين منذ أن أنشئت في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي من أكثر المؤسسات أهمية في توفير الحاجات الأساسية من توفير المساعدات الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والتشغيل للعائلات الفلسطينية اللاجئة سواء تلك التي تسكن مخيمات اللاجئين في فلسطين والدول العربية المجاورة (الأردن، لبنان، وسوريا) أو في المدن (وبدرجة أقل في القرى) الفلسطينية. ولعل نسبة ارتفاع نسبة التعليم والتحسن النسبي للوضع الصحي خصوصا بين الفتيات والنساء يعود جزئيا على توفير وكالة الغوث لهذه الخدمات. وحتى منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي كانت خدماتها إغاثية ومساعدات إنسانية حتى أن بدأت تعمل برؤية تنموية واخذت تطرح برامج للإقراض لإنشاء المشاريع الصغيرة تستهدف أرباب الأسر الذكور الذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر في سنوات الانتفاضة الأولى أو آخرين يحتاجون إلى تطوير مشاريع قائمة من اجل زيادة دخلهم والاعتماد الذاتي. رافق هذه البرامج برامج تدريب وتطوير للمهارات المطلوب توفرها للمقترضين لتمكينهم من تشغيل القروض التي حصلوا عليها. وقد عملت في فترة لاحقة على طرح برامج إقراض وتوفير صغيرة على غرار برامج الإقراض التي يديرها غرامين بانك تستهدف النساء. ولكن ومنذ أن استلمت السلطة الفلسطينية إدارة بعض القطاعات (التعليم والصحة والعمل وغيرها) إثر توقيع اتفاقيات أوسلو شرعت وكالة الغوث بتقليص ميزانياتها وانكمشت خدماتها كمّا ونوعا وذلك وفق مخطط الانسحاب وتسليم مهامها للسلطة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية كما كان متوقعا. وفي السنوات التي تبعت الانتفاضة رغم أن وكالة الغوث تواصل تقديم المساعدات والخدمات خصوصا في مجال المساعدات الغذائية والإنسانية والتعليم والصحة إلا أنها وبسبب عجز مالي على حد قولها انخفضت ميزانياتها النقدية والعينية من ١٤٠,٧ مليون دولار للعام ١٩٩٧ إلى ١٣٣,٨ للعام ٢٠٠٠ و١٣٧,٩ للعام ٢٠٠١. وبشكل عام انخفضت مساعداتها من ١٠٠,٧٥ دولار لكل شخص لاجئ مسجل للعام ١٩٩٧ إلى ٩٠,٣٦ دولار للعام ٢٠٠٠. (تقرير التنمية البشرية، فلسطين، ٢٠٠٢، ص ٢٧). أما عن الفئات التي تتلقى المساعدات النقدية والعينية، ..

لقد ذكرنا سابقا أن نسبة الخصوبة المرتفعة على الدوام وانخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال (أقل من ٥ سنوات) ساهمتا في تشكيل أحد أبرز الخصائص الديمغرافية لفلسطين – أي خلق مجتمع فتي يشكل أفراده تحت سن ١٥ نسبة ٤٧% من مجموع السكان ولو أضيف لهذه النسبة الأفراد في عمر ٢٤ أو أقل تصبح النسبة ما يقارب ثلثي مجموع السكان. شكل هذا الوضع الديمغرافي أكبر التحديات للسلطة الفلسطينية منذ استلامها مسئولية إدارة بعض القطاعات كالتعليم والصحة والعمل والشئون الاجتماعية وغيرها عام ١٩٩٤. وفي مواجهة هذه التحديات لم يفسح المجال لبلورة سياسات سكانية وسياسات اجتماعية واضحة وشاملة. فعلى سبيل عند إعلان النتائج الأولية للتعداد السكاني الأول في تاريخ الشعب الفلسطيني أنذر رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخطر تفجر سكاني بينما كانت تطلق تصريحات رسمية بين الحين والآخر حول تشجيع الإنجاب. ولمعالجة التزايد السكاني طرحت بعض الجهات المانحة دعم برامج تعتمد سياسة الضبط السكاني (نشر المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة وتوفيرها وتشجيع استخدامها) دون اعتبار الدوافع وراء رغبة الأزواج في الإنجاب وتكوين أسر كبيرة الحجم. وقد انعكست سياسة الضبط السكاني وتشجيع تشكيل أسر نووية لا

يزيد عدد الأطفال فيها عن أربع في تخطيط شقق سكنية لأصحاب الدخل المتوسط والمتدني وفي شروط الاشتراك في مشروع الإسكان هذا الذي أنشأ بتمويل مقدم من إحدى الدول المانحة. أما على صعيد سياسات الدعم الاجتماعي، شكلت وزارة الشئون الاجتماعية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الجهتين الرئيسيتين لتوفير المساعدات الاجتماعية الرسمية قبل تفجر الانتفاضة الثانية (أيلول عام ٢٠٠٠) وقد عملتا وفق سياسة دعم اجتماعي سابقة لعهد السلطة الفلسطينية والتي اعتمدت بوضوح النموذج الذي يعتبر الرجل معيلا للأسرة، وبقيت هذه الفرضية الموروثة عن الأنظمة السابقة قائمة على ما هي دون أي تغيير يذكر. قدمت وزارة الشئون الاجتماعية ووكالة الغوث التي تستهدف السكان اللاجئين مساعدات اجتماعي مشابهة ومحدودة استهدفت بشكل كبير أفقر الفقراء وتشكلت الفئات المستفيدة من هذه المساعدات من الأرامل والأيتام وأصحاب الأمراض المزمنة. وكانت الأسرة تستوفي شروط الحصول على المساعدات الاجتماعية لو لم يتضمن أفرادها ذكر يبلغ من العمر ١٨ عاما أو أكثر قادر على العمل وكسب رزق الأسرة أو العائلة. ولكن محدودية نموذج المعيل الذكر بدأت تواجه تحديات متزايدة عندما واجه المعيلون الذكور أزمة حقيقية في كل من الفترة الانتقالية وفي بداية اندلا ع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عندما دخل حوالي نصف الأسر الفلسطينية مجال الفقر. وفي مواجهة تزايد عدد الأسر الفلسطينية الفقيرة دعمت الأسرة الدولية برامج للمساعدات الطارئة تضمنت مشاريع تشغيل طارئة ومساعدات غذائية وبعض المساعدات الإغاثية والإنسانية ولكن هذه البرامج لم تنبع من نهج استراتيجي يأخذ بالاعتبار تلبية حاجات الأسر والعائلات الفلسطينية. لم تدرك هذه البرامج بأن الأسر والعائلات الفلسطينية قد استنفذت وسائل تكيفها إلى ابعد الحدود بل أصبح ما هو متوفر لديها من استراتيجيات للتكيف في وضع قد ينتج عن استخدامها أثارا سلبية لأنها تضع الأسرة في أزمة للاختيار بين ما ترغب وتفضل وبين ما هو متوفر لديها من حلول مضطرة إلى اللجوء لها: فعلى سبيل المثال يضطر الوالدين في الأسر الفقيرة إلى تشجيع بناتهم على أو حتى دفعهن إلى الزواج المبكر ضد رغبتهم أو ضد رغبة البنات أنفسهن. لذلك فإن أية سياسة اجتماعية جديدة تطرح عليها أن تأخذ بالاعتبار الأزمات الحقيقية التي تواجه الأسر الفلسطينية وتكون حساسة ومدركة للأدوار والمسئوليات المختلفة لأفرادها. من بين الفرضيات التي سادت في الفترة الانتقالية والتي صرح بها بداية البنك الدولي وتبناها بالإجما ع في ما بعد راسمي السياسة أنه من المستحيل طرح أية مبادرة شاملة للضمان الاجتماعي الفلسطيني لأن المجتمع الفلسطيني يفتقر للموارد والمصادر الكافية لتنفيذها. غير أن البطالة العارمة والانتشار الواسع للفقر الذي صاحب الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ أدى بالجهات المانحة وبراسمي السياسات والمشرعين أيضا إلى فحص ومسائلة هذه الفرضية. ففي حزيران من العام ٢٠٠٢ أوصى البنك الدولي على سبيل المثال بتصميم وتمويل صندوق دعم العاطلين عن العمل. تتضمن المسودة الثانية من الدستور الفلسطيني (والتي وزعت للمناقشة في مطلع عام ٢٠٠٣ ووافق عليها المجلس التشريعي ولكنها لم توقع بعد) دعما واسعا ومديدا للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. إن اتجاهات جديدة كهذه تستطيع أن توفر الدعم الذي تحتاجه الأسر الفلسطينية ليس فقط لمساعدتها على البقاء ولكن لتحقيق رفاهها وتنميتها وإعدادها للمشاركة الفاعلة والفعّالة.

UNESCWA LIBRARY
20005491